

أربع فقرات



الديمقراطيون والجمهوريون
وتجاوب الأسواق

بقلم: د. خالد شمس عبدالقادر

يتجاوب أصحاب القرار في الأسواق مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. وحسب طبيعة تلك الظروف، فإن من ضمن ما يحرص عليه متخذو القرار في الأسواق هو رؤيتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بكيفية تعامل الإدارة الحكومية مع الأزمات الاقتصادية.

فالإدارة الحكومية التي تتدخل لانقاذ الاقتصاد في وقت الازمات تعطي إشارة ورسالة إلى الأسواق إلى أنها لا ينبغي أن تبالغ في حجم القرار أو تبالغ في التسرع في اتخاذ قرارات تضر أصولهم الاستثمارية بشكل أكبر وبما ينعكس سلبا على الاقتصاد. والعكس، فإن الحكومة التي لا تتدخل في السوق وآلياته، وتؤمن بأن السوق سيصح نفسه بنفسه، فتلك الحكومة تعطي إشارة ورسالة إلى مكونات السوق بأن عليهم تعديل أدائهم ومراجعة إدارة استثماراتهم باستمرار وألا ينتظروا مددا مباشرا من الحكومة لانقاذهم عند حدوث أية أزمة اقتصادية.

وفي الولايات المتحدة هناك حزبان تقليديان - الجمهوري والديمقراطي، تداولا السلطة منذ عهد بعيد. واستطاعت الأسواق إلى حد ما فهم الكيفية التي يتعامل بهما كلا الحزبين حين يتولى أحدهما السلطة. فالحزب الديمقراطي الحاكم برئاسة أوباما يؤمن في المجمل بتدخل الحكومة في تعديل وانقاذ الاقتصاد، وخاصة إبان الازمات، وذلك تفاديا لما يمكن أن تسببه الأزمة من أضرار كبيرة بالعمل والانتاج. أما الحزب الجمهوري فيؤمن بأن الدولة يجب أن لا تتدخل في الاقتصاد بسبب أن السوق لديه في العادة آلية التصحيح، وأن الازمات ستعيد تشكيل السوق في الأجل الطويل، بحيث يبقى فيه الأفضل القادر على التنافس.

وقبل أن تحصل الأزمة المالية في ٢٠٠٨، كان هناك أمل لانقاذ الاقتصاد لو تدخلت الحكومة الأمريكية في انقاذ المؤسسات من مشكلة الرهونات العقارية والديون المتراكمة. وكان ممكنا أن يحصل ذلك الانقاذ لو كانت الإدارة الحاكمة هي عند الديمقراطيين، ولما دفعت أمريكا فاتورة باهضة اضطر الديمقراطيون لجمع مبلغها وانفاقه لدعم الاقتصاد بعد حصول واستشراء الازمة فيه، مقارنة بما كان من المفترض أن يتم رصده من أموال لتجنيب الأزمة المالية قبل حدوثها. لذلك يتوقع أن يستمر الديمقراطيون في دعم الاقتصاد الأمريكي وتعزيز قوته في مواجهة أي كارثة قادمة. وهذا ما يمكن أن نتوقعه خلال حكم أوباما الحالي.